

ولهذا لوقاله اقلني فقله حب الديو وقال لا يزني الارش فيها لان ال
 عندها قائم تمام الاقرار وليس بصريح فيه والقصاص لا يحل الا بال
 من الحج اذا تقدر القصاص وجب المال حمة العبد واذا قال المدعي ما بينه
 جاضره فليخصه اعطه كذا بعتك ثلثة ايام فان فعل والا امر بلامه
 الا ان يكون غريبا على الطريق فلان منه مقدار مجلس القاصي لان الخصومة من
 المدعي فاذا حتى فوانه ان يملك الكفيل كواو ادعي عليه عنده ادعي ان له
 منه جاضره فوجد منه الكفيل ثلثة ايام كذا هذا خلاف المتا في لان خصم
 عن الضر ضرار هو والمتا مع باخذ الكفيل في القس لانه المدعي وهو متا في
 ظاهره واذا قال المدعي عليه هذا الشيء او دعيه فلان العاقب او بغيره
 او عصبه منه وقام بينه على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي لان الخصوم
 حتى المدعي وقد احوال وقد اجاز بها على العاقب فاذا اقام البينة يرى والا
 فلا كواو ادعي الاجابة بالمال وان قال اتبعته من العاقب فهو خصم لانه ادعي
 الملك لنفسه مما زعمها وان قال المدعي سرق واقام البينة عليه وقال صاحب
 المدعي ادعيه فلان لم يدفع الخصومة لانه ما بينت السرقة فانظر ان
 ذي اليد هو الشارح لان الشهود لم يصبره ايشا المشر المندوب
 فلا تدفع الخصومة لاجالها على العبد لان ذلك من عاده الشرايط
 للاختفاء والشر وعدهم تدفع الخصومة اعتبارا كما تقدم وان قال
 المدعي اتبعته من فلان وقال صاحب المدعي ادعيه فلان ذلك استنفذ
 لغرضه لتصادقها على وصولها اليه من جهة العبد ولم يثبت عنه
 في الخصومة واليمين بالمدعيان دون غيره لقوله عليه السلام لا يحلفوا ما
 بالظرافت من كمال حاله فليحلف بالله او فليصت على ربه
 او صا فلعظيمه ونجها لامر اليمين وتوسلا الى اظهار الحق
 بالطلاق ولا بالعلق لاحد من الحديث وسئلوا

عنه على موني والنعري بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوس بالله الذي
 اتي القار كلفا لاظهار الحق باقضي ما يمكن ولا حلفون في يوم عبادتهم لان قيمه
 ايمانها لعظيمها ولا يجب تعذيب الممن على المستل بزمان ولا حلف عند الشفيع
 في الحدود والقصاص والاموال العظيمة النصاب في فوفه حلف في الجامع يوم
 الجمعة بعد الصلاة وشاير الامصار وبكده بين الزمن والمقام والمدينة عند منبر
 النبي عليه السلام حمة لا حد الميت بعين ولا خصم بزمان وكما في البينة وما يروى
 فيه من الاخبار يدل على تأخير اليمين ولا بد له على ان ذلك بشرط هو ومن ادعي انه
 ابتاع من هذا عبدا بالثمن في البينة استخلف بالله ما بينت ما بيع فيه ولا
 حلف بالله ما بيعت لاجال انما باع في فتحه او قال ويستخلف بالله ما لم يبيعه من
 ولا حلف بالله ما عشت لاجال انما باع او اذى الضمان وفي النكاح بالله
 ما بينت نكاح قائم في الحيات وفي دعوى الملاق بالله ما بينت ما بينت الشاعه
 ولا حلف بالله ما طلقها لما ذكرنا من الاحالات في الاحكامات دار ابي
 بدر رجل ادعاها اثنا عشر احمقا والاخر نصفها واقام البينة فليصاحب
 الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها لان مدعي النصف لا يزوج النصف
 الا في فساد ذلك مدعي الجميع وبني النصف ثلثة ارباعها فقسم بينها لان الكسوك
 في الاستحقاق يقتضي الثلث وفي نفس الاستحقاق وقلا هي بينهما الا ان
 في كل واحد منهما الواسع استحق جميع ما يدعيه فاذا اترا حاضرا وكل واحد منهما
 ربعه كما في باب العول في الفرائض ولو كانت الدار في اديها سلة ما يجب
 نصفها على وجه النضا ونصفها الا على وجه النضا لان كل واحد يدعي
 وتنتصر في دعوى الزيادة الى ما ذكرنا في الاخر احتيا بالظن بها
 على البينة على ما ذكره مدعي الكل اقام البينة على هذا النصف
 وهذا النصف لا يبيته الحارج اهو مريته ذي اليد وهي
 لان البينة على ذلك لا يقبل وتشرى له يوم البينة

التوراه